تهنئة المسيحيين وفتوى القرضاوي

سليمان الفهد

ساعات يخيل إليّ أننا لسنا في الألفية الميلادية الثالثة، وأننا ما برحنا نراوح في عصر الجاهلية والعياذ بالله!

مع أن حجاج بيت الله الحرام عادوا لتوهم من الأراضي المقدسة، وقبلها صاموا شهر رمضان، وبلاد المسلمين عامرة بالمساجد، والمساجد مزدحمة بالمسلمين!

أقول ذلك لأن العديد من المشايخ الوعاظ والدعاة الذين يطلون على عبادالله المسلمين، ويخاطبون المشاهدين وكأنهم في سنة أولى إسلام! وبعضهم يخاطب المتلقين المسلمين كما لو أنهم يعيشون في عصر الجاهلية الثانية! فتجد أن الفتاوى تنهال علينا بمناسبة ومن دونها! وصرنا نلاحظ أن كل فعل وحركة وممارسة يقوم بها الإنسان باتت تحتاج إلى فتوى ورخصة شرعية، وتصريح فقهي لكي يتمكن المرء المسلم من ممارسة حياته اليومية، بمنأى عن غواية الشيطان وما يتمخض عنها من خطأ وخطيئة! أقول ذلك كله ثانية بمناسبة الفتوى التي أدلى بها فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي، التي أجاز فيها تهنئة أخواننا المسيحيين بعيدي الميلاد ورأس السنة الميلادية!

فهل بعد أن عرفنا ونحن تلاميذ في المدرسة، أن رسولنا صلى الله عليه وسلم وقف حين مرت عليه جنازة يهودي، واعترض أحد الصحابة على المسلك الحضاري الإسلامي على ما قام به الرسول لتوه، ولم يأبه لمعارضته، بل ألجمه برد دال على سماحة الإسلام، واحتفائه بالإنسان. ومع ذلك مازلنا نطالب بفتوى تجيز لنا مصافحة أتباع الديانات السماوية، وتهنئتهم بأعيادهم. في العادة يبرر المفتون فتاواهم، التي تدس أنفها في كل صغيرة وكبيرة، بدعوى أنها رد على تساؤلات عامة المسلمين! ولا أذكر مرة واحدة أجاب بها المفتي السائل برد سؤاله لعدم الاختصاص، كما يفعل بعض القضاة تجاه بعض القضايا!

والحق أن الفتاوى صار لها سوق، وتحولت هي بدورها إلى «بزنس» وتجارة رابحة لن تبور! فثمة فقهاء ووعاظ ودعاة يتاجرون في سوق الفتاوى عبر التلفون النقال «الموبايل» مطوعين تقنية الاتصال الحديثة «لبزنس» الفتاوى التي يبيعونها للسائلين. وهذه الخدمة الافتائية مستمرة على مدار الـ24 ساعة. وقد رأيت اعلانات «بزنس» الفتاوى بأم عيني منشورة ببعض الصحف اليومية المصرية، يروّج لها مثل أي سلعة تجارية! وصار لكل قناة فضائية مفتي خاص يبث فتاواه «حصريا» في هذه القناة من دون غيرها! وبات دعاة التلفزيون ينافسون الفنانين والرياضيين في نجوميتهم وشهرتهم وثرواتهم.. اللهم زد وبارك! والبلية أن أصحاب هذه الفتاوى يتناسون أن الأصل في الأشياء هو الحلال... بمعنى أن الحلال هو القاعدة، والحرام هو الاستثناء، لكن سوق الفتاوى المربحة قلبت القاعدة الفقهية رأسا على عقب؛ لاشغال عامة المسلمين في السؤال عن صواغر الأمور الهامشية التي تتواتر ليلا ونهارا طوال العام ولا داعي لذكرها لأنها معروفة!

والبلية أن مهمة الافتاء لم تعد محصورة ومقصورة على المشايخ الفقهاء المؤهلين لأداء هذه المهمة، بل إنها أصبحت مشرّعة لكل من اعتمر عمامة أو كوفيه، وارتدى زي المشايخ حينا، وزي «الأفندية» المتبدى في البذلة والبنطلون حينا آخر، بحيث يكون لكل مقام وفضاء وجمهور الزي الملائم لتسويق الفتوى وترويجها بين الزبائن الشباب العصري الذي يروق له رؤية المفتي بـ«نيولوك» يدغدغ مشاعر الشباب، ويُرغبهم في الطلعة البهية لحضرة المفتي النجم كما يفعل الشيخ خالد الجندي الذي يخلع «الجبة والقفطان والعمامة» في برنامج حواري بمحطة تلفزيون فضائية عربية، حيث يتولى مهمة الرد على أسئلة المشاهدين.

اما في البرامج الدينية التلفزية: فإنه يخلع بذلته الفرنجية ويعود إلى زيه الأزهري! ولا اعتراض لدى على مسألة تذبذبه بين ارتداء الزي المدني وبين عودته لزيه الديني الرسمي، لأن الرزق يحب الابتكار ويستوجب الماكياج والتزويق وكل الممارسات التي تستوجبها الشهرة والنجومية! ولعله يرتدي الجلابية حين يتولى الافتاء عبر التلفون والرسائل النصية! ولا بأس على السائلين من ارتدائه الجلابية أو البيجاما، ما دامت مهمته تتم عبر الموبايل والتليفون الأرضي الثابت، أي من وراء حِجاب يستره عن المتلقين السائلين! والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: لم هذا الاقبال الشديد على الفتاوى «الديجيتال» التي يطرحها السائلون كل ليلة وكل يوم، بشأن صغائر الأمور غير عابئين بالمال، الذي يسفحونه على فتاوى أغلبها هامشية؟

اعترف بأن الجواب ليس بحوزتي، وليس من شأني، ربما لأنه يحتاج الى ورشة عمل تسبر أغوار الفتاوى، وتحلل مضمونها علها تعرف أسباب ومبررات هذا التزاحم على الفتاوى والمفتين. أقول ذلك لأننا- نحن الجيل المخضرم- كنا نلجأ إلى مدرس الدين لنسأله عن أمور ديننا، وما يضطرب في وجداننا من علامات الاستفهام والتعجب. وهكذا تعلمنا في المدارس كل ما يهمنا، ويتوجب علينا فهمه من أمور ديننا الحنيف. وكان المعلم يتسم بالسماحة وسعة الصدر، فضلا عن أنه فقيه في الدين بامتياز مثل الأستاذ «نجيً الله الطنطاوي» والشيخ «محمد أحمد فتيح» رحمهما الله، وجعل صبرهما المعجز على شيطنة عيال حي «المرقاب» في ميزان حسناتهما!

وبينما يأتينا الشيخ «القرضاوي» بفتوى إباحة تهنئة إخواننا النصارى. كان الشيخ «فتيح» الأزهري النوراني المستنير يطلب منا في درس «الانشاء» والتعبير صياغة خاطرة تعبر عن مشاعرنا بذكرى ميلاد المسيح عليه السلام، وكانت العادة- مطلع الخمسينيات- أن يكون مدرس الدين هو نفسه معلم اللغة العربية، وأذكر أن مولانا فضيلة الشيخ «فتيح» كلف العبدلله صياغة «افتتاحية» لمجلة أسرة طارق في مدرسة صلاح الدين المتوسطة، حول ميلاد المسيح، وتأثيره على العالم. وأذكر أنه زودني بفقرات مشتقة من الإنجيل لتكون محور الخاطرة المقالة. ولا أذكر الآن ما سطرته، لكن ما زال يسكن وجداني تلك العبارة الإنجيلية: (المجد لله في الأعالي، وعلى الأرض السلام، وبالناس المسرة)...

فإذا كانت هذه الروح السمحة تظلل فضاء كويت الخمسينيات، فكيف يأتي إلينا اليوم الفقيه التلفزيوني إياه، ويفتح الله سبحانه عليه بفتوى تجيز للمسلمين تهنئة أخوانهم في الله، وفي التوحيد وغيرهما، بعيد الميلاد ورأس السنة الميلادية؟! زد على ذلك كله- إن أردت- فقد حرص سيدي الوالد، رحمه الله، على دعوة أطباء وطبيبات المستشفى الأميركي إلى المنزل لتناول فطور عيد الميلاد، أو عشائه، حسب الظروف.

وهذه الواقعة أحسبها تجسد مناخ التسامح الذي كان يسكن بيوت وقلوب كويت بيوت الطين! حسبنا أن مفتي الكويت آنذاك هو فضيلة الشيخ المستنير الفقيه «يوسف القناعي»... وباتت أمور الفتوى اليوم موزعة بين القطاعين العام الذي تمثله وزارة الأوقاف، والخاص المشرّع لكل من هب ودب! وهو ما يفسر شيوع «الفوضى الخلاقة» في سوق الفتاوى إياها.

على كل حال نشكر الشيخ «القرضاوي» على فتواه، فلا أحد يرغب في دخول النار بسبب تحية أو تهنئة عابرة.

عن / صحيفة «الجريدة» الكويتية

قطر تحتضن مؤتمر الصناعات المعرفية بدول التعاون

الدوحة / متابعات:

تحت رعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى ينعقد في الدوحة في الفترة من (11 - 12 فبراير القادم) المؤتمر الدولي للصناعات المعرفية وتقنيات النانو .

وتنظم المؤتمر منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، والمؤسسة العربية للعلوم والتقنية، وبمشاركة متحدثين عالميين. يهدف المؤتمر إلى التعريف بالصناعات المعرفية وتشخيص الأساليب والآليات العملية لتمكين دول المجلس من الانطلاق في هذه الصناعة إضافة إلى تقديم إستراتيجية متكاملة لدول المجلس في هذا المجال .

وأوضح بيان لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن المؤتمر يعد تظاهرة اقتصادية مهمة خاصة في ظل التوجهات الاقتصادية العالمية الجديدة والتي ترتكز على المعرفة كمدخل رئيس في الاقتصاد.

وأشارت المنظمة إلى الدور الكبير المحتمل لهذا النوع من الصناعات في مستقبل دول المجلس ، والذي يدعمه نمو مؤشر إنفاق بعض دول المجلس على البحث والتطوير ، وأن الحجم المقدر للسوق العالمي للصناعات البيولوجية - كإحدى نماذج الصناعة المعرفية - سيصل نحو 100 مليار دولار سنويا، وقد حققت هذه الصناعة نموا مضاعفا خلال العشر سنوات الأخيرة ، وأن المنطقة مهيأة لممارسة دور مهم في هذه الصناعة بالارتكاز على مجموعة من العوامل ، من بينها توفر السيولة والمناخ العام للاستثمار.

وذكرت المنظمة بأن تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحجم المبيعات من الصناعات البيولوجية تشير إلى نحو 82.9 مليار دولار في عام 2003 ، بينما تشير تقديرات مؤسسة آرنست آند يونغ إلى أن أرباح الشركات من الصناعات البيولوجية بلغت عام 2006 نحو 73.5 مليار دولار .

وجاء في بيان المنظمة أن احتياجات العالم - من حيث الابتكارات العلمية والتقنية - ترتكز حالياً على عدد قليل من الدول الصناعية، وهو ما يؤهل هذه الدول للمنافسة المحمومة في إعادة تصميم وهيكلة الاقتصاد العالمي، أما الدول الأخرى فسوف تضيع فرصتها للاستفادة من هذه الابتكارات إن لم تبادر بتوفير متطلبات الالتحاق بهذا السباق، وقد ينتهي بها المسار إلى التراجع لتصبح في الدرجة الثانية أو الثالثة في منظومة التصنيف الاقتصادي والاجتماعي العالمي.

وتناول البيان الأسباب وراء اختيار دولة قطر لعقد هذا المؤتمر وفرص النجاح الكبيرة المتوقعة مؤكدا أن قطر في موضع ملائم جدا لتتبوأ مركز القيادة في التأسيس للصناعات المعرفية ورعايتها وتعزيزها في منطقة دو ل التعاون . وأضاف « انطلاقا من التزامها الكبير ورؤيتها لتطوير البيئة اللازمة لتدعيم اقتصاد يستند إلى المعرفة، فإن لدى قطر الفرصة لتكون رائدة في المنطقة وقائدة في الصناعة المعرفية في العالم حيث برهنت قطر التزامها العالي من خلال تخصيص نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي المحلي للإنفاق على البحث والتطوير، كما قامت بإرساء دعائم مؤسسات مثل مؤسسة قطر، وصندوق قطر الوطني للبحوث، وواحة العلوم والتكنولوجيا في قطر وغيرها من المبادرات المعرفية المتميزة « .

يذكر أن الصناعات المعرفية تعتمد على المعرفة بشكل رئيس ، لا على الجهد البدني، أو رأس المال أو غيرها من العوامل الاقتصادية .

والصناعات المعرفية تتسم بتركيزها الكبير واستنادها إلى التقدم العلمي، والابتكارات الجديدة والتقنيات الرائدة، منذ أن برزت المعلومات والمعرفة كمساهم رئيس في خلق القيمة في الاقتصاد العالمي الجديد.

تأسيس «بيت إدارة السيولة للاستثمار» في الكويت بـ 100 مليون دينار

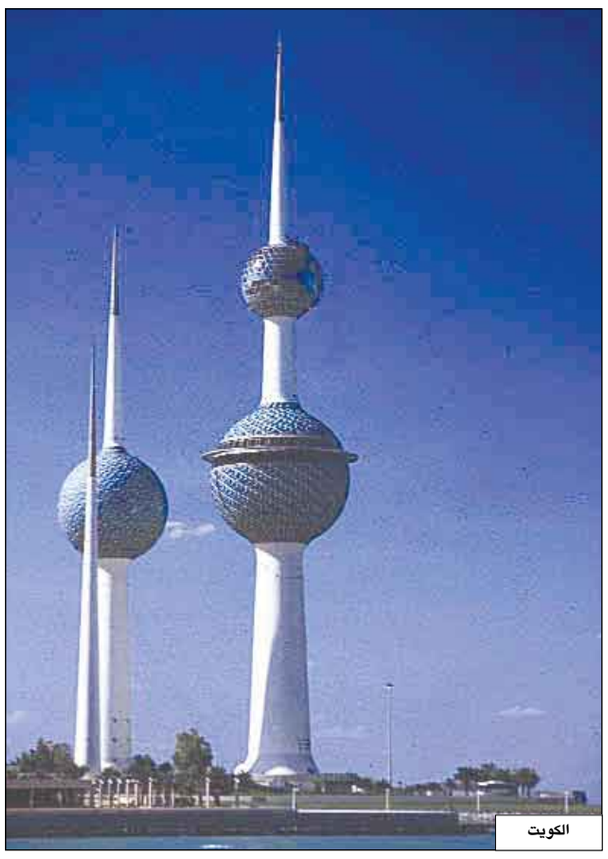

الكويت

الكويت / الكونا:

انتخب مجلس إدارة شركة «بيت إدارة السيولة للاستثمار» عماد يوسف المنيع رئيسا للمجلس وعضوا منتدبا، بينما ضم المجلس كلا من: عبدالوهاب الرشود - نائبا للرئيس، كما تم تعيين كل من: محمد سعيد عبدالوهاب، ليليان حمزة، شريف الخولي، سامي البصيري وعدنان السالم أعضاء مجلس ادارة للشركة التي تم إعلان تأسيسها أمس برأسمال 155 مليون دينار، وتعمل في مجال الصكوك وفق أحكام الشريعة الاسلامية.

وقال عماد المنيع في تصريحاته للصحافيين بعد انعقاد الجمعية التأسيسية للشركة أمس ان انشاء الشركة التي تعتبر الأولى من نوعها يأتي مواكبا لتوجهات الحكومة نحو تحويل الكويت مركزا ماليا عالميا، حيث يبلغ حجم سوق الصكوك بنهاية العام نحو 24.5 مليار دولار، كما يعبر عن دور بيت التمويل الكويتي الريادي في مجال المعاملات المالية الاسلامية باعتباره المالك والمؤسس للشركة التي تعتبر تطورا في مجال عمل الصكوك، إذ كان «بيتك» سباقا في ادارة وترتيب واصدار صكوك بنحو اربعة مليارات دولار لشركات وحكومات في الخليج والعالم.

صكوك محلية

وأفاد المنيع بأن هناك خططا لترتيب إصدار صكوك من خلال الشركة في النصف الأول من عام 2008 بالتعاون مع بيتك، موضحا أن الشركة ستخدم السوق المحلية وتمويل الشركات من خلال قيادة عمليات ترتيب وإصدار صكوك توفر مصدرا مهما لتمويل التوسعات والنمو المتوقع في الشركات الكويتية والخليجية والأخرى الراغبة في تمويل مشاريع كبرى.

وأضاف أن الشركة ستنسق مع الجهات الرسمية لتحقيق بيئة تشريعية وتنظيمية تحقق هدف جذب أكبر عدد ممكن من الشركات والمؤسسات نحو اصدار صكوك، مشيرا الى ان سوق الصكوك حققت نموا كبيرا خلال السنوات الثلاث الماضية، ومازال الطموح كبيرا في ان يحقق هذا المنتج المالي الاسلامي مزيدا من النمو خلال الفترة المقبلة.

خطوة رائدة

واعتبر المنيع ان بيتك اتخذ بتأسيس الشركة خطوة رائدة من مساهماته النوعية المتعددة التي تضيف مجالات جديدة لعمل البنوك الاسلامية حيث تختص الشركة بتطوير سوق الأدوات المالية الاستثمارية وفق الشريعة الاسلامية وعلى وجه الخصوص الصكوك التي تعد البديل الشرعي للسندات بالاستثمار والتداول في السوق الثانوية لإصدار الصكوك، ما يمهد لاقامة سوق لتداول الصكوك التي تصدرها المؤسسات المالية الاسلامية حول العالم وذلك لأول مرة في تاريخها.

وأوضح أن مبادرة بيتك بانشاء الشركة تعزز دوره كصانع سوق من خلال المساعدة في تحقيق عمليات اصدار ومن ثم بيع وشراء الصكوك المصدرة والمصنفة ائتمانيا، وبالتالي تحقيق ما تفقده الصناعة المالية الاسلامية الآن، حيث لا يوجد مجال لحاملي هذه الصكوك من الشركات والأفراد لتسييلها والحصول على عائد نقدي سريع من خلال سوق يتم فيها التبادل بتقييم عادل، وكذلك الأمر عند رغبة البعض في اقتناء صكوك بعد انقضاء عملية الاصدار، أي ان دور بيتك سيكون توفير البدائل أمام الراغبين في بيع أو شراء الصكوك ما سيوفر مرونة أوسع في مجال الصكوك كمنتج اسلامي متميز.

وأضاف: «لقد استقرت قيمة سوق الصكوك الدولية عند 24.5 مليار دولار أميركي (حصة بيتك منها تتجاوز 4 مليارات دولار أميركي) بنهاية عام 2007 بنسبة 75 في المئة زيادة على العام السابق، ومن المتوقع طرح صكوك بقيمة 16 مليار دولار أميركي في السوق الدولية بنهاية هذا العام.

صكوك خليجية

وأشار المنيع الى أن المؤسسات والشركات في دول مجلس التعاون الخليجي أصدرت صكوك شركات بقيمة 6.3 مليار دولار أميركي في النصف الأول من عام 2007 مقابل اصدارات بقيمة 9 مليارات دولار أميركي في عام 2006، ومن المتوقع ان يبلغ حجم الصكوك الدولية التي لم يتم سداد قيمتها، سواء كانت صكوكا سيادية أو صكوك الشركات، 70 مليار دولار أميركي في منتصف 2008 و225 مليار دولار بحلول عام 2010. ويتراوح معدل تداول الصكوك في الوقت الحالي بين 100 و200 مليون دولار أميركي في الشهر، تمثل ماليزيا نحو 36 في المئة من إصدارات الصكوك التي لم تسدد قيمتها، ويمثل المصدرون في الخليج أكثر من 30 في المئة منها.

تنظيم التوريق

ولفت المنيع الى ان الشركة سيكون لها جانب في التوريق حيث تسعى إلى أن يكون هناك تنسيق في ما بينها وبين الجهات الرقابية والحكومية في الدولة وذلك لتطوير الأنظمة والقوانين المنظمة للتوريق.

ارتفاع القيمة السوقية السعودية خلال تداولات 2007 إلى 506 مليار دولار

الرياض / وكالات:

رفعت سوق الأسهم السعودية قيمتها السوقية بنسبة 58.6 في المائة، بعد تداول 248 يوم خلال العام الميلادي المنتهي ، لتودع السوق تعاملاتها في 2007 أمس محققة مكاسب قوية على صعيد المؤشر العام الذي أغلق على ارتفاع 40.8 في المائة قياسا بإغلاق 2006.

وجاء هذا الارتفاع في القيمة السوقية الذي وصل إلى مستوى 1.9 تريليون ريال (506.6 مليار دولار) بعد أن أدت الإدراجات الحديثة إلى اتساع رقعة السوق من حيث عدد الشركات التي ارتفعت بعد إضافة أسهم 25 شركة إلى سوق الأسهم السعودية في 2007، تمثل 29 في المائة تقريبا من عدد الشركات المتداولة في 2006.

كما أدت هذه الزيادة في عدد الشركات إلى صعود كمية الأسهم المتداولة بنسبة 8.1 في المائة عن العام الذي سبقه، بعد أن سجلت السوق تداول 58.8 مليار سهم، إلا أن ذلك لم يدفع إلى تحسن مستوى السيولة التي تناقصت بقوة، خلال تعاملات 2007، بعد أن تراجعت بنسبة 51.39 في المائة من خلال تداول ما قيمته 2.55 تريليون ريال (680 مليار دولار) طيلة تداولات العام.

كما تزامن هذا التراجع في قيمة التعاملات خلال العام المنصرم، مع انخفاض قوي في عدد الصفقات المنفذة والتي تهاوت بنسبة 31.6 في المائة قياسا بحجمها خلال 2006، بعد أن تم تنفيذ 65.6 مليون صفقة في تداولات 2007.

أمام ذلك اشار لـ«الشرق الأوسط» فضل البوعينين، مصرفي وخبير في تعاملات سوق الأسهم السعودية، أن انخفاض السيولة المدارة في السوق خلال تعاملات 2007 أمر طبيعي، بعد أن كانت تشهد تداعيات انهيار 2006، إضافة إلى ما كانت تمر فيه السوق من تغييرات دراماتيكية في التداول، وما صاحبها من إعادة هيكلة محافظ المستثمرين والمضاربين القسرية.

وأبان أنه يضاف إلى كل ذلك أن بعض كبار المستثمرين نجح في تمرير سيولته النقدية خارج سوق الأسهم وآثر استثمارها في الودائع المصرفية الأكثر أمانا من تقلبات السوق، مفيدا بأنه ومع ذلك فإن النسبة الأكبر من السيولة المحققة في تعاملات العام كانت من نصيب النصف الثاني من 2007.

وأفاد البوعينين أنه من الطبيعي أن تقابل انخفاض سيولة السوق انخفاضا في حجم الصفقات وهو المؤشر الحقيقي على نشاط سوق التداول خلال العام، أما زيادة كميات الأسهم المتداولة فتعزى إلى الشركات المدرجة الحديثة في 2007، وعملية التداول التي تمت على أسهمها.

وأوضح أنه اللافت للانتباه أن السوق لم تحقق نموها الحقيقي على المستوى النقطي إلا في الربع الأخير من 2007، «ونستطيع أن نختزل نمو السوق بهذه النسبة في الربع الرابع من العام المنتهي، وهي بداية عودة السوق لتعويض جزء من خسائر الانهيار».

ويؤكد البوعينين أنه بغض النظر عن خسائر السوق في 2006 وبداية 2007 تبقى نسبة النمو المحققة في العام الأخير نسبة مميزة في قياسات نمو الأسواق المالية، وهذا النمو كان نتيجة مباشرة لعوامل اقتصادية عدة منها نمو أرباح الشركات، إضافة إلى أن أسعار الأسهم مقيمة بأقل من أسعارها العادلة، ودخول مؤسسات استثمارية متخصصة للسوق التداول ودخول سيولة جديدة، بالإضافة إلى عودة الأموال المهاجرة.

ويرى الخبير المصرفي أن هذه العوامل جاءت نتيجة نمو الاقتصاد السعودي والزيادة المطردة في ميزانية الدولة التي انعكست إيجابا على النفقات الحكومية، والتي تصب في مصلحة الشركات المساهمة وخاصة القطاع البنكي، يعززها جهود هيئة السوق المالية في إعادة تنظيم السوق، وتفهمها مع الصناع، بجانب مشروع إعادة هيكلة السوق وحساب المؤشر العام.

ويستطرد البوعينين قائلا «من الصعب وضع سيناريو محدد للعام الجديد إلا أن المؤشرات توحي بأن سوق الأسهم السعودية مقبلة على مرحلة جديدة من النمو يعتقد أن تكون تكملة لنموها في الربع الرابع من العام المنتهي».

في المقابل أوضح لـ«الشرق الأوسط» فهد الحربي، محلل فني، أن تعاملات سوق الأسهم السعودية في 2007 تعتبر مرآة لعام الجديد، بعد أن عكست أمورا مهمة تعطي المتابع تصور عام لوضع السوق الإيجابي في المرحلة المقبلة، مفيدا أنه من أبرز هذه الإيجابيات تتمثل في التنظيمات الجذرية التي قامت بها الهيئة، والتي أعطت انطباعا واضحا على العمل لتهيئة السوق ليكون سوق استثماري آمن يدار باحترافية عالية.

ويؤكد أن السوق من الناحية الفنية أنهت الموجة الهابطة بشكل عام مع بداية 2007 باستثناء بعض قطاعات المضاربة، موضحا أنه مع نهايات 2007 دخل المؤشر العام الموجة الصاعدة، والذي دفع السوق إلى تحقيق إغلاق سنوي إيجابي بقوة مع نهاية تعاملات أمس تجعل السوق في 2008 تتجه لتعويض معظم خسائرها.

لكن الحربي يؤكد ظهور إشارات سلبية على مستوى الإغلاق الشهري بعد اصطدام المؤشر العام في قمة سبتمبر (أيلول) 2006 عند مستويات 11700 نقطة تقريبا، مما يعطي تصور أن السوق على المدى الشهري قد تدخل في مرحلة تهيئة لنهاية العام الجديد، تجعل السوق تدخل مرحلة تذبذب عرضي بين مستويات 11700 و10800 نقطة، مرجحا أن يندفع المؤشر العام بعدها إلى موجة صاعدة تستهدف 17 ألف نقطة.

253 مليار درهم مكاسب الأسهم الإماراتية في 2007

ابوظبي / وام:

حققت أسواق الأسهم المحلية خلال العام 2007 مكاسب بلغت 252.68 مليار درهم مع ارتفاع مؤشر سوق الإمارات 49.25% ليصل الى 6016.21 ووصول القيمة السوقية الاجمالية إلى 824.629 مليار درهم لتعكس المكاسب التي حققها السوق خلال العام الحالي من جهة وقيمة اسهم الشركات التي تم ادراجها من جهة أخرى وقفزت التداولات خلال العام 2007 لتصل الى 554.333 مليار درهم مقابل 418.149 مليار درهم في العام 2006 بزيادة بلغت 136.184 مليار درهم بنمو يصل الى 32.56%.

وعزز أداء الأسواق في شهر ديسمبر المكاسب المحققة حيث ارتفع مؤشر سوق الإمارات خلاله بنسبة 10.16% لترتفع القيمة السوقية بواقع 75.822 مليار درهم فيما بلغت التداولات خلال ديسمبر 78.799 مليار درهم.

وقد تم تحقيق النسبة الكبرى من المكاسب السنوية لأسواق الأسهم المحلية خلال الربع الأخير من العام الحالي حيث ارتفع مؤشر سوق الإمارات 35.34% ليضيف مكاسب بواقع 212.79 مليار درهم.

وشهدت الأسواق طوال العام 2007 موجات من صعود الأسعار وهبوطها بفعل عوامل عديدة ابرزها مدى ثقة المستثمرين بالأسهم في ظل التجارب القاسية التي تعلموها نتيجة الهبوط الحاد في العام 2006 والذي أدى عموماً الى حالة من الحذر دفعت المستثمرين الى جني الارباح السريع بعد كل ارتفاع في الاسعار الى أن تمكنت الأسواق من الافلات نسبيا من مصيدة جني الارباح في الربع الأخير من العام الحالي حيث سجل مؤشر سوق الامارات أعلى نمو شهري له في اكتوبر/تشرين الأول بارتفاع 25% ناقلا الأسعار الى مستويات جديدة بدأت الأسهم بالتحرك انطلاقا منها لتصبح هي قاعدة التحركات السعرية كأرضية صلبة وفرت الدعم للأسهم ودفعتها لمحاولة اختراق نقاط المقاومة الجديدة تباعا حتى تمكنت غالبية الأسهم من تحقيق هذه الاختراقات السعرية في الشهر الأخير من العام.

ولعب الاستثمار الأجنبي دوراً اساسيا في تحركات الأسواق خلال العام 2007 حيث احتلت الأسهم المحلية موقعا مهما على خريطة الاستثمار في الأسواق الناشئة للمؤسسات الدولية ودفعت هذه المؤسسات بالأسعار صعودا في مراحل عديدة ولكنها حركت الأسواق باتجاه الهبوط في مراحل أخرى.

العمولات تجاوزت 3 مليارات درهم

بلغت عمولات التداول للعام 2007 حوالي 3.048 مليار درهم بواقع 0.55% من إجمالي التداولات البالغة 554.333 مليار درهم حيث توزعت هذه النسبة مناصفة بين البائعين والمشترين من خلال تقاضي 0.275% عن كل أمر منفذ من كل منهما.

وبلغت حصة الوسطاء من هذه المبالغ 1.662 مليار درهم وحصة الأسواق 1.108 مليار درهم وحصة الهيئة 277 مليون درهم.

أخبار متفرقة

«الأهلي كابيتال»: أنشطة المصارف والتأمين والبناء بدول الخليج ستنمو بقوة

NCB CAPITAL الأهلي كابيتال

الرياض / متابعات:

كشف تقرير اقتصادي صادر عن واحد من أكبر البنوك السعودية أن قائمة المشاريع المتوقعة في المنطقة، والتي تقدر قيمتها بأكثر من 1.5 ترليون دولار (التريليون = 1000 مليار)، سوف تأتي بفرص كبيرة للقطاع المصرفي والمالي ولقطاع البناء والأسمنت ومواد البناء، إضافة إلى فرص أخرى ستتفرع عنها بالنسبة للشركات العاملة في المجالات المرتبطة بهذه القطاعات. ورصد التقرير الذي أصدرته شركة «الأهلي كابيتال» وهي ذراع إدارة الأصول والعمليات المصرفية الاستثمارية للبنك الأهلي التجاري، وهو بنك سعودي يعد الأكبر في الشرق الأوسط، والذي تناول الاستراتيجية الاستثمارية وكيفية توظيف اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي لإيراداتها النفطية (والتي تقدر بأكثر من ترليوني دولار خلال هذا العقد) توجيه جهود هذه الدول نحو تنويع اقتصاداتها في شتى المجالات بعيدا عن قطاع البترول والأنشطة والصناعات المرتبطة به أو مجال «الهيدروكربونات» بشكل عام. وتتوقع «الأهلي كابيتال» في تقريرها الذي تضمن 68 صفحة بعنوان «توظيف إيرادات النفطية» أن المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر ستحقق 49% و70% و45% على التوالي من ناتجها المحلي العام من قطاعات غير هيدروكربونية (غير بترولية) في عام 2010. ويقدر التقرير الذي تلقى «الأسواق.نت» نسخة منه أن أكثر من 50% من النمو في السعودية خلال الفترة ما بين 2006 و2010 سيأتي عن طريق القطاع غير الهيدروكربوني، بينما في الإمارات وقطر ستكون مساهمة القطاعات الأخرى، غير قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات، أكثر من 80% و53% من الناتج المحلي الإجمالي لكل منهما على التوالي. كما يبحث تقرير «الأهلي كابيتال» الأفكار الاستثمارية الأساسية التي يستطيع المستثمرون الاستفادة منها في ظل الحركة الاقتصادية النشطة والمستقبل الاقتصادي الواعد. فمثلا، يبلغ حجم الاستثمار المتوقع في مشاريع البنية التحتية حوالي 6.5 ضعف إجمالي الإنفاق الحكومي لدول مجلس التعاون مجتمعة. أهمية المنطقة تتزايد بالنسبة للأجانب ويرى التقرير ذلك فرصة قيمة بالنسبة للقطاع المالي حيث إن نسبة القروض إلى الناتج المحلي الإجمالي في السعودية (39%) وقطر (47%) ما زالت بعيدة عن المعدلات العالمية أو حتى مثيلتها في الإمارات (84%). وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن جميع دول مجلس التعاون تتمتع بتصنيفات ائتمانية مشجعة على الاستثمار من حيث الخطر الحكومي، وهي تصنيفات أعلى من تلك التي تتمتع بها دول البرازيل وروسيا والهند والصين (BRIC)، فإن هذا يعني أن المنطقة ستكون محل اهتمام المستثمرين من مختلف أنحاء العالم. زيادة متوقعة في الطلب على المساكن وبالنظر إلى أن 66% من سكان المنطقة هم دون سن الـ 30 سنة، فإن التقرير يرى أن العوامل الديموغرافية في المنطقة ستؤدي على المدى البعيد إلى ازدياد مطرد في القوة العاملة، مما سيزيد الطلب على المساكن والسلع المعمرة والخدمات والقروض العقارية والتمويل الشخصي. ويشير التقرير إلى أن المستقبل بالنسبة للبنوك السعودية يبدو مبشرا في عام 2008 الذي سيشهد زخما قويا في نشاط القروض وعودة أسواق الأسهم على الانتعاش من الحركات التصحيحية الحادة التي حدثت عام 2006. ومع أنه من المتوقع أن تشتد المنافسة في السوق، فإن انخفاض مستوى انتشار القروض يوفر أفقا كبيرا للتوسع. ويضاف إلى ذلك أن من المتوقع أن يؤدي تحرير قطاع التأمين وفرض التأمين الإلزامي على السيارات والتأمين الصحي إلى زيادة الإنفاق على التأمين، علما بأن هذا القطاع لم يشكل سوى 0.53% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006. كما حدد التقرير قطاعي البناء والأسمنت كأكبر القطاعات استفادة من الوحدات السكنية البالغ عددها 2.2 مليون التي يلزم إنشاؤها خلال السنوات الـ14 المقبلة وأيضا من المدن الاقتصادية الست المقترح إقامتها في المملكة العربية السعودية. ويعد تقرير "الأهلي كابيتال" الأول ضمن سلسلة من التقارير التي ستصدر خلال الأشهر القادمة والتي ستتضمن الاستراتيجية الاستثمارية وملاحظات حول الشركات والقطاعات تهدف إلى تزويد المستثمرين بوجهات نظر وأفكار استثمارية محددة للاستفادة من الأفكار التي يسردها التقرير.

اطلاق منطاد فارس العرب

أبوظبي / وام:

أطلق فريق منطاد الإمارات «منطاد فارس العرب» الذي توج بصورة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي .

وأعرب رئيس الفريق الكابتن طيار عبدالعزيز المنصوري عن سعادة الفريق الذي أصبح الممثل الرسمي للدول العربية في رياضة المناطيد بتدشين منطاد فارس العرب .. وقال ان المنطاد جهزفي أكبر وأحدث شركات المناطيد بالعالم وأشرف على تصنيعه الى جانب فريق منطاد الامارات كل من الطيار الالماني ردوي هوفر والطيار البريطاني توم سيج وتم نقله على متن طائرة خاصة لدولة الامارات للطيران به احتفالا بذكرى تسلم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم مقاليد الحكم في امارة دبي .

أما عن خطة الطيرن لمنطاد فارس العرب والذي ستشارك فيها 60 دولة عربية وعالمية فسيكشف عنها الفريق خلال الايام القادمة من خلالها عرض الفريق الراعي.

وتلقى الفريق خمس دعوات رسمية من رؤساء بلديات ومدن اوربية للمشاركة بمنطاد فارس العرب في مهرجاناتهم السنوية .

من جانبه قال عبدالرحمن نقي مدير فريق منطاد الامارات ان هذا المنطاد هو الثالث حيث جاءت انطلاقته الاولى بدعم من الفريق اول سمو الشيخ محمد بن زايد ال نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة تحت شعار « العالم لن ينساك يازايد « فيما اطلق المنطاد الثاني في العيد الوطني السادس والثلاثين تحت شعار « منطاد خليفة القائد « فخرا واعتزازا بعظيم عطاء سموه للشعب والوطن والامة العربية والاسلامية والعالم اجمع .

وقال نقي ان مشاريع مناطيد القيادات الوطنية التي يطلقها فريق منطاد الامارات تأتي ترجمة لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة بأن يكون العام الاتحادي 2007 - 2008 عام الهوية الوطنية .